

## أكدت زيادة المخاطر بسبب التوترات التجارية

## لاجارد: لا ركود عالمياً في الأفق



كريستين لاجارد

الميزانية الطبيعية، بينما لدى الشركات المملوكة للدولة في بعض البلدان مستويات مرتفعة من الاقتراض خارج الموازنة.

أضافت أن الدول المصدرة للنفط يمكنها أن تحوّل حذو دول أخرى غنية بالموارد، مثل شيلي والنرويج، في استخدام القواعد المالية لحماية اللوائح، ومن بينها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، في مواجهة تقلب أسعار السلع الاستهلاكية. وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، قالت لاجارد إن صندوق النقد الدولي لا يرى ركوداً عالمياً في الأفق لكن المخاطر على النمو العالمي تزيد بسبب التوترات التجارية وتدهور الأوضاع المالية. وتشير التوقعات المعدلة لصندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5 بالمئة هذا العام، بما يقل 0.2 نقطة مئوية عما كان يتوقعه في أكتوبر.

قالت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي إن مصدري النفط لم يتعافوا بشكل كامل من صدمة أسعار النفط التي حدثت في 2014 وجفاف.

وقالت لاجارد أمام مؤتمر في دبي بسبب تراجع العائدات لا ينخفض العجز المالي إلا ببطء، على الرغم من الإصلاحات المهمة في جانبي الإنفاق والدخل بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج. "هذا أدى إلى زيادة كبيرة في الدين العام من 13 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2013 إلى 33 في المئة في 2018".

وقالت إن الضبابية التي تحيط باتفاق النمو في جميع الدول المصدرة للنفط عكست أيضاً تحرك دول نحو التحول بسرعة إلى الطاقة المتجددة خلال العقود القليلة الجديدة، وبما يتماشى مع اتفاق باريس حول تغير المناخ. "أضافت أن هناك مجالاً لتحسين الأطر المالية في الشرق الأوسط مع بعض نقاط الضعف الأجل وعدم كفاية المصادقية".

وأشارت لاجارد إلى أن حكومات المنطقة قد يرغبها إعطاء أولوية للمشاريع الممولة بدلاً من الاستثمار في الناس وإمكانيات الإنتاج.

وأعلنت المملكة العربية السعودية، وهي أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، خطتها للمضي قدماً في ثلاثة مشروعات عملاقة، من بينها مدينة نيوم التي أعلن عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان باستثمارات قدرها 500 مليار دولار.

والمشروعات مدعومة من صندوق الثروة السيادي، صندوق الاستثمارات العامة. وقالت لاجارد أيضاً إن من الشائع في أنحاء المنطقة أن تتحول صناديق الثروة السيادية ومشروعات بشكل مباشر، متجاوزة عملية

## قنزويلا تحول حسابات مشروعات نفطية إلى بنك روسي

## اليمن يستهدف تصدير نحو 75 ألف برميل يومياً في 2019



المشترك مع شركتي إيكور وتونال وقف إنتاج النفط الثقيل بسبب نقص النفط اللازمة لتخفيف الإنتاج بعد أن منعت عقوبات الموردين الأمريكيين لهذا الوقود من تصديره إلى قنزويلا.

قال وزير النفط اليمني لروبيرتز أمس الأحد إن اليمن يأمل في زيادة إنتاجه من الخام إلى 110 آلاف برميل يوميا في 2019 على أن تلامس الصادرات حوالي 75 ألف برميل يوميا.

وقالت مصادر ووثيقة داخلية أطلعت رويترز عليها إن شركة النفط الحكومية الفنزويلية (بي.دي.في.إس.إيه) تطلب من العملاء في مشروعاتها النفطية المشتركة إيداع عائدات المبيعات في حساب فتحته في الأونة الأخيرة في جازير ومينك الروسي.

وتأتي خطوة الشركة النفطية الحكومية عقب العقوبات المالية الصارمة الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة في 28 يناير واستهدفت منع الرئيس اليساري نيكولاس مادورو من الوصول إلى عائدات البلاد النفطية ومنذ ذلك الوقت تضغط شركة النفط الفنزويلية على شركائها الأجانب في المشروعات المشتركة في منطقة أورينوكو بيلت المنتجة للنفط كي يقرروا رسمياً ما إذا كانوا سيستمررون في هذه المشروعات وذلك حسبما قال مصدران مطلعان على المحادثات.

ومن بين الشركاء الأجانب في المشروعات المشتركة شركة إيكور الأمريكية وشركة شيفرون التي مقرها الولايات المتحدة وشركة تونال الفرنسية.

وأمرت أيضاً شركة (بي.دي.في.إس.إيه) مشروعها

## اجتماع أميركي صيني قبل انتهاء مهلة هدنة الحرب التجارية

المرّة إلى مشاركة بيتر نافارو والمستشار الاقتصادي للرئيس الجمهوري المعروف بمواقفه المتعنتة حيال بكين.

وتسعى واشنطن على الأرجح إلى مراجعة الحسابات الصينية من أجل حماية فرص التوصل إلى اتفاق بعد أكثر من عام على بدء النزاع بين البلدين. وسينعكس أي فشل للمفاوضات وفقاً في حرب الرسوم الجمركية التي لا تهدد الاقتصادين الأمريكي والصيني فقط، بل نمو الاقتصاد العالمي بأكمله. وفي جميع أنحاء العالم، يدلي خبراء الاقتصاد منذ أشهر بتصريحات من أجل منع التأثير السلبي للتوتر الصيني الأمريكي، بينما يعيش اقتصاد العالم على المبادلات التجارية للسلع والخدمات.

بعدما عبرت في نهاية يناير عن بعض التفاؤل في ختام المفاوضات التي جرت في واشنطن، عادت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتكرر أنه «ما زال هناك الكثير من العمل» قبل أن تتوصل أكبر فوتين اقتصاديين في العالم إلى تجاوز خلافاتهما الكثيرة.



وتسبق هذه الاجتماعات التي تعقد على مستوى عالٍ، مفاوضات تمهيدية يقودها جيفري غيريش مساعد الممثل الأميركي للتجارة، حسبما أعلن البيت الأبيض.

كبير المفاوضين الأميركيين روبرت لايتهايزر ووزير الخزانة ستيفن منوتشين، للعاصمة الصينية. وسيلتقيان نظراءهما الصينيين بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ليو هي وحاكم البنك المركزي الصيني يي غانغ.

يلتقي مفاوضون أميركيون وصينيون في بكين لمحاولة وضع الخطوط العريضة لاتفاق تجاري، تحت ضغط موعد انتهاء مهلة هدنة في الأول من مارس.

وتتمثل ذروة هذه المفاوضات بزيارة

## التضخم المصري يعاود الارتفاع في يناير



وفي العام الماضي، رفعت الحكومة أسعار المواد البترولية وتذاكر مترو الأنفاق والمياه والكهرباء وعدد من الخدمات.

ويشكو المصريون، الذين يعيش الملايين منهم تحت خط الفقر، من صعوبات في تلبية الحاجات الأساسية بعد قفزات متتالية في أسعار الوقود والدواء والمواصلات.

ومقارنة مع الشهر السابق، زادت أسعار المستهلكين في المن المصرية 0.6 بالمئة في يناير، بعد انكماشها بنسبة 3.4 في ديسمبر.

وقالت السوفيقي "الارتفاع الشهري أعلى من التوقعات وهذا قد يكون مؤشراً على تدهور الفائدة في اجتماع المركزي هذا الأسبوع انتظار لمؤشرات التضخم الشهر المقبل".

لكن آيين سانديب مدير الأبحاث في نعيم للسمسرة قال "تستمر التكهات بخصوص خفض الفائدة".

وأبقى البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في اجتماع ديسمبر. وكانت آخر خطوة على صعود الفائدة في مارس 2018، عندما خفض العائد على الإيداع والإقراض الليلة واحدة 100 نقطة أساس إلى 16.75 بالمئة و17.75 بالمئة على الترتيب.

قال الجهاز المركزي المصري للمتعينة العامة والاحصاء أمس الأحد إن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن ارتفع إلى 12.7 بالمئة في يناير من 12 بالمئة في ديسمبر.

وانحسر التضخم على نحو مطرد في الأشهر الأخيرة بعد أن دفعته زيادة في أسعار الوقود والكهرباء والنقل في 2018 إلى ذروة 17.7 بالمئة في أكتوبر.

وقالت رضوي السوفيقي رئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار المصري فاروس "الأغذية والمشروبات هما السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم... ما يحدث هو ضبط أسعار من المصنعين مع بداية العام الجديد لضبط هوامش الربحية".

"لا تنس أن هوامش الربحية للمصنعين تراجعت من أول يوليو الماضي مع خفض الدعم وبعضهم لم يرفع الأسعار حينها خوفاً من تراجع حجم المبيعات".

وتشهد أسعار الخضراوات والفاكهة في مصر زيادات متواصلة خلال الفترة الأخيرة وهو ما دفع وزارة الداخلية والجيش لترح بعض السلع الغذائية للمواطنين بأسعار أقل من سعر السوق في محاولة لتخفيف المعاناة عن كاهلهم.

## انخفاض إنتاج السيارات الكورية الجنوبية عام 2018



السابعة في قائمة أكبر دول مصنعة للسيارات في العالم.

واحتلت الصين المرتبة الأولى للدول المصنعة للسيارات عام 2018، حيث قامت بتصنيع 27.81 مليون سيارة، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والهند. وانخفضت الصادرات الكورية الجنوبية خلال العام الماضي لنصل إلى 2.45 مليون سيارة، مقارنة بـ 2.53 مليون سيارة عام 2017، وأوضحت رابطة الشركة المصنعة للسيارات أن كوريا الجنوبية تمثل 4.1% من إنتاج السيارات في العالم، بانخفاض بواقع 1% نقطة مئوية مقارنة بعام 2017.

تراجع إنتاج السيارات الكورية الجنوبية خلال عام 2018 للعام الثالث على التوالي في ظل ضعف الطلب المحلي والدولي. ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء عن رابطة الشركات المصنعة للسيارات القول أمس الأحد إن كوريا الجنوبية أنتجت 2.03 مليون سيارة العام الماضي، بانخفاض بنسبة 1.2% مقارنة بعام 2017. ويتراجع إنتاج السيارات على مدار الثلاثة أعوام الماضية من 4.56 مليون سيارة عام 2015 إلى 4.23 مليون سيارة عام 2016 و 4.12 مليون سيارة عام 2017. وتحتل كوريا الجنوبية الآن المرتبة

## الحكومة القطرية تسعى لجذب استثمارات أجنبية للقطاعات غير النفطية

زار وفد قطري يضم ممثلون عن وزارة التجارة والصناعة القطرية ومسؤولين حكوميين ورجال أعمال ورؤساء تنفيذيين لشركات قطرية كبرى مقر شركة «هواوي» في مدينة بكين الصينية للتعرف على أحدث الحلول في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ومناقشة سبل الاستفادة منها لدفع عجلة مسيرة التحول الرقمي لشتى القطاعات التي يملؤها قطر، بما يتماشى مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية ورؤية قطر 2030. تمت الزيارة على هامش منتدى الأعمال القطري الصيني الذي نظّمته وزارة التجارة والصناعة مؤخراً في بكين، والذي شارك فيه طيف واسع من المسؤولين الحكوميين وممثلون عن القطاع الخاص من الجانبين القطري والصيني.

وعلى هامش المنتدى، وقع المشاركون من الجانبين عدداً من مذكرات التفاهم التي تستهدف توطيد أواصر التعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ودعم تبادل الخبرات والمعرفة الفنية وتعزيز الشراكات الاستثمارية التي تسهم في دعم مساعي الحكومة القطرية الجادة للانتقال لعصر الرقمنة وبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة من خلال مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية والاستفادة القصوى من الحلول والمنتجات التقنية لتحفيز عملية التنمية والتطوير في البلاد.

ناقش الوفد خلال زيارة مقر «هواوي» تعزيز أوجه التعاون بين قطر والصين في إطار جهود الحكومة القطرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات غير النفطية من خلال توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاع المواد غير الهيدروكربونية في البلاد، لا سيما القطاعات الصناعية والتجارية وقطاع تقنية المعلومات وغيرها من القطاعات الحيوية التي تسعى قطر إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلالها بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وفي إطار التعرف على أحدث إمكانيات وأثر تطورات صناعة تقنية المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التنمية ضمن مختلف الصناعات والقطاعات، نظمت «هواوي» زيارة للوفد إلى مختبرها ومراكز أبحاثها الحديثة، واتاحت الفرصة أمامهم للقاء كبار المسؤولين التنفيذيين لمناقشة دور تقنية المعلومات والاتصالات في دفع مسيرة تطوير القطاعات المتخصصة في قطر، وقد أعربت «هواوي» عن صياغة سرورها لمساهمة هذه النقاشات في مساعدة «هواوي» على صياغة استراتيجية عمل وخطة مستقبلية أفضل لأعمالها في قطر تتماشى مع تلبية الاحتياجات الوطنية ضمن تقنية المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية على المدى البعيد.

## الإمارات: زيادة التمويل المصرفي للصناعات التحويلية

ارتفع رصيد التمويل المصرفي في القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية المقيمة في الإمارات بقيمة 1.8 مليار درهم بنحو 2.4%، ليبلغ رصيدها الإجمالي 77 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2018، مقارنة مع 75.2 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2017، ما يشير إلى نمو الاستثمار المباشر في قطاع الصناعة التحويلية. وتظهر البيانات أن التحويلات المصرفية الجديدة المقدمة لقطاعات الصناعة التحويلية تركزت أساساً في قطاعات الصناعات الكيماوية والبتر وكيمياء التي ارتفع رصيدها إلى نحو 20 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2018، مقارنة مع 16.1 مليار درهم في نهاية 2017، وكذلك قطاع الصناعات المعدنية الأساسية، ومن ضمنها التحويلات المصرفية الممنوحة لقطاع صناعة الألمنيوم، والتي وصلت إلى 15.3 مليار درهم خلال فترة المقارنة نفسها. واستمر نمو الاستثمارات المتصلة بتطوير البنى التحتية، حيث زاد التمويل المقدم لقطاع الكهرباء والمياه والغاز الذي أصبح رصيد تمويلاته المصرفية يلامس 17 مليار درهم بنهاية 2018، مقارنة مع 16.7 مليار درهم بنهاية 2017 بحسب صحفية الاتحاد.

## إيرادات الجزائر من الطاقة ترتفع 15 بالمئة في 2018



إجمالي المبيعات في الخارج، بلغت 38.34 مليار دولار، ارتفاعاً من 33.26 مليار في 2017. وأشارت بيانات الجمارك إلى أن إجمالي قيمة الصادرات بلغ 41.17 مليار دولار، مقارنة مع 35.19 مليار في 2017. وارتفعت الواردات 0.3 بالمئة إلى 46.20 مليار دولار في 2018.

وفشلت الجزائر في خفض الإنفاق على الواردات على الرغم من القيود المفروضة على استيراد بعض السلع، بما في ذلك السلع الغذائية.

وقالت الحكومة الجزائرية إن إيرادات البلاد من قطاع الطاقة ارتفعت 15.27 بالمئة في 2018 مقارنة مع العام السابق بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ووفقاً لبيانات جمارك فإن زيادة الإيرادات أسهمت في تقليص العجز التجاري في البلد العضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بنسبة 53.73 بالمئة إلى 5.03 مليار دولار في عام 2018. وأظهرت البيانات أن صادرات الجزائر من النفط والغاز، التي تشكل 93.13 بالمئة من

## 250 شركة تستعد لمغادرة بريطانيا بنقل أنشطتها إلى هولندا

شهر إلى عامين من أول محادثة تجريها مع شركة قبل اتخاذ قرارها وشككتنا أكبر الآن من السنوات السابقة». وقالت الوكالة الهولندية للاستثمارات الخارجية في بيان «إن انتقال 42 شركة من بريطانيا يعني توفير نحو 2000 وظيفة و291 مليون يورو (330 مليون دولار) من الاستثمارات».

ومعظم الشركات بريطانية، إلا أن بعضها من آسيا والولايات المتحدة، ورحبت الحكومة الهولندية بهذه الأرقام، وذكر إيريك وبييس وزير الاقتصاد أنه «بسبب حالة الغموض الدولية المتزايدة بشأن «بريكست»، وتغير سياسات التجارة العالمية، تزداد أهمية مناخ الأعمال الجيد في هولندا لنا جميعاً».

يدفع انسحاب بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي الشركات العاملة في المملكة إلى الخروج من البلاد. وبحسب «الألمانية»، تجري نحو 250 شركة محادثات مع هيئة الاستثمار الأجنبي في هولندا بشأن احتمال نقل أنشطتها إلى البلاد.

وستنضم الشركات التي تعتمد نقل أنشطتها إلى 42 شركة أقدمت على هذه الخطوة العام الماضي، إضافة إلى 18 شركة في 2017.

وقالت جيروين نيجلاند، رئيسة هيئة الاستثمار في هولندا، في حوار هاتفي مع وكالة أنباء بلومبيرج «لن أفاجأ بأن أكبر موجة خروج للشركات جراء «بريكست» لم تحدث بعد، لكن ستحدث».

وأضافت «الإمر عادة ما يستغرق نحو ستة